



مؤتمر وزاري - أبريل/نيسان 2021

السياق الراهن

رافقت جائحة كوفيد-19 أزمة اجتماعية واقتصادية لم يُسبق لها مثل في جميع أنحاء العالم، إذ شكلت خطراً على الحياة وعلقت النشاط الاقتصادي وتوفير الخدمات العامة، واختبرت ثقة الشعوب في حكومات بلادها، وألحقت الضرر برفاهية الملايين من الناس ووظائفهم. لذا يتطلب المسار إلى الانتعاش والتوصل إلى مستقبل أفضل لاقتصاداتنا ومجتمعاتنا حواراً متعدد الأطراف. فيشكل تبادل الخبرات وتحديد أفضل الممارسات لإيجاد الحلول عنصراً أساسياً من مهمة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي تكمن في تقديم "سياسات أفضل لحياة أفضل". ويدعم الحوار بين منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خارطة الطريق لتحقيق انتعاش شامل ومستدام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الأزمة

مواجهة لهذا الوباء، سارعت حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى فرض تدابير احتوائية، بما في ذلك حظر التجول والتباعد الاجتماعي وإغلاق الحدود. وقد أثبتت هذه التدابير فعاليتها إلى حد ما في الحد من الخسائر البشرية وتخفيف الضغوط على أنظمة الرعاية الصحية، لكن العواقب الاجتماعية والاقتصادية لقيود الإقفال قد وضعت اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكذلك بقية العالم، تحت ضغط كبير.

تعاني المنطقة من انخفاض في الطلب على المستويين الإقليمي والعالمي. وقد تأثر قطاع الخدمات، الذي يوظف أعداداً ضخمة من القوة العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولا سيما في القطاع السياحي، تأثراً كبيراً من جراء التدابير الاحتوائية. وقد انخفضت التحويلات المالية إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التي تشكل حصة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي الإقليمي، بشكل كبير. وتسبب انخفاض أسعار النفط الخام في ضغوط إضافية، حتى بالنسبة للدول الأكثر ثراءً في المنطقة (OECD, 2020a).

بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية، اختبرت أزمة كوفيد-19 مرونة القطاعات العامة وقدرتها على ضمان استمرارية تقديم الخدمات عندما تشتد الحاجة إليها. أثارت التدابير الطارئة والقيود المفروضة على التنقل تساؤلات حول ضمانات سيادة القانون والمساءلة والشفافية، وحول تأثيرها على وصول المواطنين إلى الخدمات العامة الأساسية، مثل الصحة والعدل، عاكسةً بذلك الاتجاه العالمي. ونتيجة لذلك، أعربت مجتمعات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عن انخفاض درجة رضاها عن الاستجابة العامة للأزمة، فضلاً عن الافتقار العام للثقة في الأداء الحكومي (الباروميتر العربي، 2020). وبالتالي فقد أكدت الجائحة على ضرورة قيام الحكومات بإنشاء مؤسسات مسؤولة وشفافة وتحسين كفاءة تقديم الخدمات ومدى استجابتها للمتطلبات والحوكمة الرشيدة من أجل إعادة بناء الثقة.

أخيراً، لا يمكن المبالغة في العواقب الاجتماعية للأزمة. على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومات لزيادة شبكات الأمان الاجتماعي ومزايا الرعاية الاجتماعية، فقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم عدم المساواة وأوجه الضعف القائمة، مما طال بشكل خاص الأكثر هشاشة، مثل النساء والشباب والعمال والشركات في القطاع غير الرسمي واللاجئين والأشخاص الذين يعيشون في المناطق التي تشهد نزاعات.

التوقعات

لقد تحسنت الآفاق الاقتصادية العالمية في الأشهر الأخيرة، بفضل الأبناء المشجعة حول التقدم في إنتاج ونشر اللقاح والانتعاش العالمي بأسرع مما كان متوقعاً في النصف الأخير من عام 2020. ومن المتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي 5.5% في عام 2021 و4% في عام 2022، ولكن ثمة علامات على زيادة الاختلاف في تطورات الأنشطة عبر القطاعات والاقتصادات (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2021).

تتوقع أحدث أرقام التوقعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا انتعاشاً في نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.1% في عام 2021. يجب أن يوفر النمو المستقبلي الوظائف والفرص للسكان الشباب اللذين من المتوقع أن يزداد عددهم بنسبة 40% ليصل إلى ما يقارب 600 مليون بحلول عام 2030 (معهد الشرق الأوسط، 2019).

وبما أن تطوّر الفيروس مبهم، فإن القيود الجديدة المفروضة على التنقل والنشاط ستؤثر في وتيرة انتعاش قطاعات الخدمات الأكثر تضرراً والاقتصادات المعتمدة على السياحة. يخصص ذلك بالتأكيد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تظهر حملات التطعيم أيضاً مستوى عالٍ من عدم التجانس، مع أداء ممتاز من ناحية، وأوجه قصور مأساوية من ناحية أخرى خاصة في البلدان التي تعاني من الحروب والنزاعات وعدم الاستقرار.

المستقبل الذي نصبو إليه

في الوقت الذي تضرب فيه الموجتان الثانية والثالثة من الجائحة العالم ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ثمة إلهام متزايد لتصميم خارطة طريق مصممة خصيصاً لتحقيق الانتعاش، بطريقة لا تتطرق فقط لعواقب الأزمة على المدى المتوسط إلى الطويل،

بل تعالج أيضًا التحديات الهيكلية التي سبقت جائحة كوفيد-19. ويوفر مسار الخروج من أزمة الجائحة فرصة للتفكير في النموذج الاقتصادي الذي تحتاج إليه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والإصلاحات اللازمة. منذ عام 2005، كانت مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للحكومة والقدرة التنافسية من أجل التنمية أداة رئيسية للمضي قدمًا ودعم تنفيذ إصلاحات القطاعين العام والخاص الرئيسية في المنطقة. من خلال تفويضها الجديد للسنوات الخمس المقبلة، ستساهم هذه المبادرة في تصميم مسار المنطقة إلى الانتعاش والمستقبل.

ستتم مناقشة خارطة الطريق للانتعاش والمستقبل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الحلقتين الوزاريين التاليين:

الحلقة الأولى: نموذج نمو جديد للانتعاش لما بعد فيروس كوفيد-19: إدارة استثمارات الغد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والذي سيناقدش التصورات والتدابير لتحقيق اقتصاد ومجتمع أكثر عدلاً واخضراراً وشموليةً من الاستثمارات الضخمة المخطط لها للانتعاش.

الحلقة الثانية: السياسات المتمحورة حول الإنسان من أجل مجتمعات أكثر مرونة وشمولية والتي سنتناقش الأهمية الحيوية لجدول أعمال الإصلاح الشامل والمتمحور حول الإنسان، وطرق المشاركة فيه.

الحلقة الأولى: نموذج نمو جديد للانتعاش لما بعد فيروس كوفيد-19: إدارة استثمارات الغد الخاصة والعامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

لمكافحة الجائحة، خصصت حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كغيرها من الحكومات في جميع أنحاء العالم، موارد إضافية لقطاع الرعاية الصحية. كما قدمت دعمًا خاصًا للتخفيف من الأثر الاقتصادي للأزمة على قطاع الأعمال، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبرامج المساعدة الاجتماعية الموسعة لدعم العمال في القطاع غير الرسمي والأسر الأكثر هشاشة. من المتوقع أن يكون عجز الميزانية أكبر بكثير في عام 2020 مما كان عليه في عام 2019 وسيؤدي إلى زيادة الدين العام (تقديرات صندوق النقد الدولي). بالنسبة لبعض الدول، يؤدي هذا الإنفاق الإضافي الضروري إلى زيادة الاختلالات المالية الموجودة أصلاً أو إلى تهديد الجهود السابقة، وبالتالي إلى توليد المزيد من التحديات من حيث الاستدامة المالية.

من المرجح أن يستمر التحفيز المالي في جميع دول المنطقة تقريبًا في عام 2021، حيث ستستمر آثار الجائحة في البروز. تواجه مجتمعات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحديات مماثلة لتلك القائمة في الدول الأخرى في كافة أنحاء العالم، خاصةً تحديد حيث يمكن خفض الإنفاق وتخصيص الموارد للسياسات ذات الأولوية العالية لدعم الاقتصاد والأسر. وفي الوقت نفسه، يمكن للاستثمارات العامة الضخمة أن تساعد في جذب استثمارات أجنبية مباشرة جديدة لدعم اقتصادات ومجتمعات أكثر عدلاً وشموليةً ومراعاةً للبيئة.

في العقد الماضي، تقدمت العديد من حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بإصلاحات مهمة لتحسين مناخ الاستثمار، بما في ذلك تدابير لتسهيل دخول الشركات الأجنبية وتبسيط الأنظمة للمستثمرين. ومع ذلك، يجب بذل المزيد من الجهود للاستفادة من الاستثمار الذي يدعم خلق فرص العمل وتحسين الإنتاجية والتنوع الاقتصادي، مما يتيح التحول إلى نموذج اقتصادي يدعم إنتاجاً أكثر استدامة وشموليةً.

ومع ذلك، في أعقاب الجائحة، سُجل انخفاض حاد في الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث بلغت القيمة الإجمالية للاستثمارات التأسيسية في ثمانية اقتصادات في النصف الأول من عام 2020 أقل بنسبة 80٪ مما كانت عليه في الفترة نفسها من عام 2019. أثر انخفاض الاستثمار التأسيسي على القطاعات الحيوية، بما في ذلك السياحة والطاقة والصناعة. لكن في بعض الحالات، أدى التباطؤ في الاستثمار في المنطقة إلى تعليق المشاريع، بدلاً من سحب الاستثمارات أو إلغاء المشاريع (OECD, 2020a). على المستوى العالمي، بلغ انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر 50٪ في النصف الأول من عام 2020 مقارنة بالنصف الثاني من عام 2019، وهو أدنى مستوى على فترة نصف عام منذ 2013 (OECD, 2020a).

الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية والاتصال والاقتصاد الأخضر لتعزيز النمو والمساعدة على معالجة عدم المساواة والاندماج

تُعد تدابير الانتعاش فرصة للاستثمار في التحول والابتكار في القطاعين العام والخاص، مع الاندماج المنهجي للاستدامة واعتبارات الاقتصاد الأخضر، مثل دعم تكنولوجيا الطاقة الشمسية والطاقة الريحية، والمدن الخضراء الذكية وأنظمة النقل العام الخضراء. كان الابتكار أمرًا حاسمًا في تطوير الحلول الوبائية والمناعية في مواجهة أزمة كوفيد-19 وسيكون ضروريًا لتكون عملية الانتعاش لما بعد الجائحة ناجحةً ولتحقق التأثير المرجو.

إن الاستثمارات المخطط لها في البنية التحتية العامة في الشبكات الرقمية بهدف تسريع التحول الرقمي لأنشطة القطاعين العام والخاص، فضلاً عن الاستثمارات في النقل والطاقة، قد تساهم في دعم الطلب وتحسين الإنتاجية وتقديم الخدمات. كما قد تكون أيضًا مصدرًا مهمًا للوظائف الجديدة للعمال النازحين بسبب إغلاق الشركات أو تقليص حجمها (OECD, 2021). لذا تُعتبر الأدوات والخدمات الرقمية فرصة للحكومات للوصول إلى جميع طبقات المجتمع، حتى الأكثر تهميشًا، ولجعل مكاسب جهود الانتعاش في متناول الجميع على نطاق أوسع. ومن هنا تأتي الحاجة إلى تعزيز الربط الشبكي، وخاصة للأسر الفقيرة والفئات المحرومة والشركات الصغيرة والمناطق النائية. ومن خلال الاستفادة من التكنولوجيا والرقمنة في المؤسسات العامة، يمكن للحكومات المساعدة في تعزيز الخدمات المبتكرة التي تركز على المواطن وضمان قدر أكبر من المرونة والتأهب.

في القطاع الخاص، تجد العديد من الشركات، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في القطاعات حيث يكتف الاستخدام الرقمي، صعوبة في تحقيق التحول الرقمي أيضاً بسبب التعقيد المتزايد للتكنولوجيا الرقمية. ومع ذلك، فإن الاستثمارات في الأدوات والتطبيقات الرقمية المتقدمة والمُعززة للإنتاجية، مثل الحوسبة السحابية، ضرورية لزيادة نمو الإنتاجية. كما يتطلب التحول الرقمي استثمارات تكملية من قبل قطاع الأعمال في المهارات الرقمية، والتغيير التنظيمي، وعملية الابتكار، وكذلك نماذج الأعمال (OECD، 2019).

الاستثمار في التكامل الإقليمي

لفتت أزمة كوفيد-19 الانتباه إلى أهمية تعزيز التكامل الأوروبي-المتوسطي وإمكانية تطوير سلاسل القيمة الإقليمية، بالإضافة إلى تعميق عملية التنويع الصناعي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لدخول قطاعات ذات قيمة أعلى في سلاسل التوريد.

قد تؤثر أزمة الجائحة على قرارات الشركات متعددة الجنسيات المتعلقة بإعادة تنظيم التوزيع الجغرافي والقطاعي لأنشطتها الإنتاجية، مما يوفر فرصاً لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد تقرر الشركات متعددة الجنسيات في المنطقة الأوروبية-المتوسطية تصدير سلاسل التوريد الخاصة بها وتقليل المسافة بين الموردين والعملاء (nearshoring) أو قد تختار حتى إعادة أنشطة الصناعة إلى البلد الأم (backshoring). وبالمثل، قد تقوم بعض الشركات بتنويع شبكات التوريد الخاصة بها من أجل زيادة المرونة في مواجهة الصدمات، والتي ستشمل سحب الاستثمارات من بعض المواقع وتوسيعها في مواقع أخرى (OECD, 2020a).

الاستثمار والحوار بين القطاعين العام والخاص

بهدف الاستجابة للمخاوف التي يواجهها المستثمرون خلال الأزمة، أعادت معظم وكالات ترويج الاستثمار في المنطقة التركيز على خدمات الرعاية اللاحقة لدعم وحفظ المستثمرين الحاليين. وتنتظر بعض الحكومات أيضاً في مراجعة الحوافز لجذب الاستثمار في القطاعات المعرضة للاختلالات في سلاسل التوريد، بما في ذلك قطاع الزراعة.

ويدعو الوضع الحالي إلى اتباع نهج مؤيد للاستدامة في إدارة الاستثمارات، حيث يُثري الحوار البناء والشامل بين القطاعين العام والخاص جدول أعمال الإصلاح ويسهل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر النوعي.

الحلقة الثانية: السياسات المتمحورة حول الإنسان من أجل مجتمعات أكثر مرونة وشمولية

تتسبب جائحة كوفيد-19 في معاناة إنسانية خطيرة لها آثار طويلة المدى على صحة الناس وأفق الحياة. اتخذت الحكومات في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خطوات غير مسبوق لتوسيع خطط الإنقاذ وكذلك برامج الرعاية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي سعياً إلى دعم الأسر والشركات طوال الأزمة. ومع ذلك، لا تزال الفئات الضعيفة والمحرومة تتأثر بشدة بالأزمة.

إنشاء مؤسسات أكثر انفتاحاً وشفافية

هناك دعوة متزايدة لمزيد من الانفتاح في الحكومات، وبالتالي تعزيز الإدارات العامة الشفافية والنزاهة والمساءلة ومشاركة أصحاب المصلحة. فقد تدعم الحكومة المفتوحة بلورة حلول الإنعاش بشكل مشترك، وهو شرط أساسي لإعادة بناء ثقة المواطنين. في الواقع، تُظهر أدلة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وجود علاقة إيجابية بين المشاركة والثقة في المؤسسات العامة والرضا عن جودة الخدمات العامة (OECD, 2020b). كما أن هناك اعتراف متزايد بأن مبادرات الحكومة المفتوحة قد تؤدي دوراً محورياً في دعم الحوكمة الرشيدة والديمقراطية والنمو الشامل.

وضع المواطنين والشركات في صميم العمل الحكومي من أجل الإنعاش

إن إعداد الميزانيات العامة والمخططات المالية والإصلاح التنظيمي وأنظمة المشتريات العامة هي أدوات حكومية قوية تنظم تخصيص الأولويات والموارد العامة، ويمكن الاستفادة منها كجزء من عملية الإنعاش وذلك للوفاء بوعود الإنعاش لما بعد الجائحة ولتحقيق الرفاه الاجتماعي. على سبيل المثال، يمكن تحسين السياسات التنظيمية للحد من القيود الإدارية في تقديم الأموال المخصصة للمساعدة (OECD, 2020c). كما يمكن الاستفادة من سياسات إعداد الميزانية العامة والسياسات الضريبية لدعم تحول أكثر استدامة ومراعاة للبيئة للأجيال القادمة (OECD, 2020d).

كما يجب تطوير كفاءات إدارة المخاطر والرؤية الاستراتيجية لضمان استدامة هذه الجهود وجدواها. إن تعميم نهج يتمحور حول الأشخاص والمستخدمين عبر آليات الحكومة في تنفيذ خطط الإنعاش قد يؤول إلى إدارات عامة أكثر شمولاً، قادرة على ضمان التنسيق الحكومي الشامل والخدمات العامة المصممة خصيصاً لاحتياجات وتطلعات المواطنين.

النهوض بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في جهود الإنعاش والاستفادة من المساهمة المهمة للشباب والأجيال القادمة

تستمر النساء والشباب في تمثيل إمكانات وموارد غير مستغلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويُعتبر تعزيز تمكين المرأة والشباب ومشاركتهم أمر بالغ الأهمية لتحفيز النمو الشامل والتنمية الاجتماعية. ووفقاً للأدلة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ساهمت المنظمات التي يقودها الشباب في المنطقة في الاستجابة للجائحة، من خلال تقديم الخدمات للشباب ودعم الفئات الأكثر هشاشة (OECD, 2020e).

ومع ذلك، لا يزال الشباب والنساء يواجهون عقبات هيكلية تحول دون اندماجهم السياسي والاقتصادي. إن المعدلات الإقليمية لبطالة الشباب هي الأعلى في العالم ولا تزال ثقة الشباب في المؤسسات العامة منخفضة بشكل واضح (OECD, 2020a) بينما تمثل

مشاركة المرأة المحدودة في القوة العاملة خسارة تقدر بنحو 1 تريليون دولار أمريكي في الناتج التراكمي (البنك الدولي، 2019). كما يشكل تمثيل النساء والشباب تمثيلاً زائداً في القطاع غير الرسمي الذي يشكل 68% من إجمالي العمالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (ILO, 2018). خلال أزمة كوفيد-19، كانوا أكثر عرضة للفقر بسبب افتقارهم لتغطية الحماية الاجتماعية الرسمية، وهي حالة مرتبطة عادةً بالعمالة غير الرسمية (Oxfam, 2020).

على الحكومات استخدام الأدوات الإستراتيجية والسياساتية لجعل تمكين المرأة والشباب الركن الأساسي للانتعاش كما يجب خلق فرص لمشاركة النساء والشباب بشكل أكبر بغية تعزيز دمج شواغلهم ومنظوراتهم في تصميم خطط الانتعاش. كما يجب أن تتمتع المرأة بفرص متساوية في عمليات صنع القرار والوصول إلى المؤسسات إذا أردنا تحقيق مكاسب مستدامة ومنصفة فعلياً للانتعاش. ولذلك ينبغي أن تكون القضايا الجنسانية معمة وراسخة في تصميم خطط الانتعاش وتنفيذها للتأكد من أن المبادرات التي تعزز وصول المرأة إلى الوظائف اللائقة والفرص المهنية جزء لا يتجزأ من هذه الخطط. وبالمثل، يجب أن تكون إمكانية توظيف الشباب واكتسابهم للمهارات ذات الصلة لدعم التحولات الرقمية والمراعية للبيئة محورية في الانتعاش. بالإضافة إلى ذلك، سيساهم تعزيز التنوع العمري في صنع القرار والمشاورات والمؤسسات العامة في عكس احتياجات ومخاوف الفئات العمرية المختلفة بشكل أفضل في خطط الانتعاش وفي ضمان رفاهية الأجيال القادمة.

الابتعاد عن الاقتصاد غير الرسمي، وتوفير قدر أكبر من المرونة الاجتماعية

نظرًا للتكاليف الكبيرة لجهود الإغاثة من الأزمة والضيق النسبي للقواعد الضريبية الرسمية في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع ارتفاع معدل انتشار الاقتصاد غير الرسمي، ستحتاج الحكومات إلى جمع الإيرادات الإضافية. وينبغي أن يشمل ذلك إيجاد حوافز لإضفاء الطابع الرسمي على القطاع غير الرسمي، من خلال مجموعة شاملة من الإجراءات السياسية، أي تحسين الوعي بفوائد إضفاء الطابع الرسمي، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتقليل تكاليف الامتثال الضريبي، وسد فجوة المهارات للعاملين في الاقتصاد غير الرسمي.

وكما ذكرنا سابقاً، ينتشر الاقتصاد غير الرسمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وغالباً ما ينجم عن عدم قدرة الإدارات العامة على توفير المتطلبات. عادة، يُعد القطاع غير الرسمي بمثابة عازل للصدمات السلبية، حيث يستوعب مؤقتاً القوة العاملة التي تم إخراجها من القطاع الرسمي. ومع ذلك، خلال أزمة كوفيد-19، لم يظهر تأثيره العازل وبدلاً من ذلك، أدت سياسات التباعد الاجتماعي وتدابير الإقفال إلى تفاقم نقاط الضعف، إذ لا يعد العمل عن بُعد في معظم وظائف القطاع غير الرسمي خياراً مجدياً، وبالتالي فقد الكثير من الناس سبل عيشهم بسبب التدابير الاحتوائية.

علاوة على ذلك، لا يتمتع العمال غير الرسميون عمومًا بالحماية الاجتماعية الأساسية التي تتيح التصدي للأزمات وتوفير الاستقرار أثناء الاضطرابات غير المتوقعة مثل أزمة كوفيد-19. لذا ارتفعت مخاطر الفقر بالنسبة للأفراد الذين لا يتمتعون بأي سبل عيش في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التي تتميز بانخفاض مستويات الإنفاق على الحماية الاجتماعية، إذ تتراوح في المتوسط بين 2.5% و 7.6% من الناتج المحلي الإجمالي.

في الوقت الذي تستعد فيه اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للاستجابة لأزمة ما بعد وباء كوفيد-19، فهي تتمتع بفرصة لتعزيز المرونة الاجتماعية من خلال تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية وتشجيع الابتعاد عن الاقتصاد غير الرسمي.

